



(١٦٣) – (١٨١)

العدد الرابع عشر

(المعنى النحوي في بعض حروف الجر عند ابن الدهان النحوي ت ٥٦٩ هـ)

حسين مخلف حسين الشمري - أ. د نعيم سلمان البدري

جامعة واسط - كلية التربية للعلوم الإنسانية

hussienalshmary1122@gmail.com

المستخلص :

أهتم ابن الدهان النحوي (سعيد بن مبارك النحوي الموصلي ت ٥٦٩ هـ) بدراسة المعنى في النحو العربي بشكل مفصل، من خلال مدوناته التي تمثل صدارة كتب القرن السادس الهجري، فالمعنى النحوي في كتبه يشكل نظريات قائمة بذاتها، وتناول علاقة العوامل بالمعنى وما تؤديه هذه العلاقة الوطيدة من عمل في التراكيب النحوية، وفض النزاع في الإشكالات النحوية وإزالة اللبس، وجعل المعنى هو الأساس في استخراج القواعد النحوية من النصوص، فضلا عن توجيهه العناية الكبيرة بحروف المعاني إذ خصص لها الكثير من المباحث في كتبه.

الكلمات المفتاحية: دلالة زيادة من، ابن الدهان ، دلالة رب.

مجلة العلوم الأساسية

Grammatical Implications of Some Arabic Prepositions in Ibn Al-Dahan's (d. 1170 A.D.) Grammar

Hussein Mukhlif H. Al-Shammari & Dr. Naeem Salman Al-Badri

Wasit University / College of Education for Human Sciences

hussienalshmary1122@gmail.com



Abstract :

This paper investigates the grammatical references and implications contained in selected Arabic prepositions as detailed in Ibn Al-Dahan's treatise on grammar. Ibn Al-Dahan, an Arab medieval grammarian, wrote a treatise on Arabic grammar where a detailed account of prepositions was given. In his treatise on prepositions, Ibn Al-Dahan explained how certain Arabic prepositions carry different meanings. This treatise, therefore, indicated the effort-taking scholarships and investigations by many medieval Arab grammarians while attempting to uncover hidden meanings, set syntactic rules, and remove irregular or unacceptable forms. Rules were set to remove problematic or ungrammatical possibilities which have been the core of centuries-long traditions of linguistic and grammatical investigation.

Keywords: Semantics , Ibn Al-Dahan , Treatises.

دلالة زيادة (من) :

إن من شروط زيادة (من) ثلاثة أمور هي: "أحدهما: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل، نحو قوله: ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾ ﴿مما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾ ﴿فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ وتقول: (لا يقيم من أحد). وزاد الفارسي الشرط، كقوله: ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم وسيأتي فصل مهما، والثاني: تكثير مجرورها. والثالث: كونه فاعلا أو مفعولا به، أو مبتدأ" (ابن هشام الأنصاري ١٩٨٥: ١/ ٣٥٣-٣٥٤، والآية الأولى الأنعام ٥٩، والآية الثانية الملك: ٣، و البيت لزهير بين أبي سلمى المزني في ديوانه ١٩٨٨: ٥٨). ونحو قولك: ما جاءني أحد، وما رأيت من أحد، والتقدير: أحدا (ينظر: ابن جني ١٩٨٨: ٦٠).

والدليل على زيادة (من) الاستغراقية: دخولها على ما لا توصل الفعل إليه، أعني الفاعل، وفي نحو: ما جاءني من أحد (ينظر: الرضي ١٩٩٦: ٤/٢٦٩). فعند سيبويه: لا تزداد (من) إلا استغراقية، وعند الكوفيين تزداد غير استغراقية كما في الموجب (ينظر: الرضي ١٩٩٦: ٤/٢٦٩).



وجماعة غير الكوفيين اشترطوا لزيادتها شرطين: " كونها في غير الموجب، ودخولها في النكرات، والكوفيون لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ، فمن حيز الإيجاب، وهي داخلة على المعرفة" (الرضي ١٩٩٦: ٢٦٨/٤، والآية من سورة (نوح ٤) .

وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد: " بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها . قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهبهم جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاما يريان زيادتها، بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش" (المرادي ١٩٩٢: ٣١٨). وإليه ذهب ابن مالك، إذ قال: " وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، فمن النثر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَحْتَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ وقوله تعالى ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ وقوله ﴿ويغفر لكم من ذنوبكم﴾... ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمرو بن عمرو بن أبي ربيعة:

وينمي لها حبا عندنا
فما قال من كاشح لم يضر .

أراد فما قال كاشح لم يضر" (ابن مالك ١٩٩٠: ١٣٨/٣، والآية الأولى (الأنعام ٣٤)، والآية الثانية (الكهف ٣١)، والآية الثالثة (البقرة ٢٧١)، و الآية الرابعة (نوح ٤)، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٩). وذهب المرادي إلى زيادة (من) في حالتين: " الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء، الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد. فهي مزيدة هنا، لمجرد التوكيد؛ لأن (ما قام من أحد) و(ما قام أحد) سيان في إفهام العموم، دون احتمال .

والثانية: أن تكون زائدة لتنفيذ التنقيص على العموم، وتسمى الزائدة؛ لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تنفيذ التنقيص على العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان، فلما زيدت (من) صار نصا في العموم، ولم يبق فيه احتمال. وقيل: إنها في نحو: ما جاءني من أحد؛ لأنك إذا قلت: ما جاءني من رجل، فإنما أدخلت (من) على النكرة، عند إرادة الاستغراق، فصار (رجل) لما أردت به الاستغراق مثل (أحد) " (المرادي ١٩٩٢: ٣١٦) . وذهب المرادي إلى اعتراض ما نقله النحاة عن سيبويه من شروط زيادة (من) وفي دخولها على النكرة، وهو أن تكون النكرة



عامة، إذ قال: " وفي اشتراط كون النكرة عامة نظر؛ لأنها قد تزداد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم"(المرادي ١٩٩٢: ٣١٩).

أما ابن الدهان فذهب إلى تعضيد رأي من سبقه من البصريين فكانت (من) عنده على أربعة أقسام من بينها الزيادة إذ قال: "والقسم الرابع: تقع زائدة، وذلك إنما يكون في النَّفْيِ أو مِضَارَعِهِ، عند سيبويه، وأما الأَخْفَش فيجيز زيادتها في الواجب، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾، وقال التقدير: يكفر عنكم سيئاتكم؛ لأن كرم الله تعالى يقتضي ذلك لقوله تعالى ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾، وسبويه يجعلها للتبعيض، ويقدر الكلام: يكفر عنكم سيئات من سيئاتكم؛ لأن في السيئة ما لا يكفر كالشرك، لقوله تعالى: ﴿ أَنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ " (ابن الدهان: ٢٠٠١: ١ / ٥٥٨، والآية الأولى من سورة البقرة ٢٧٩)، والآية الثانية من سورة آل عمران ٣١، والآية من سورة النساء ٤٨).

وقال ابن الدهان: "وتكون زائدة كقولك: ما جاءني من أحد، أي ما جاءني أحد، عليه قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾" (ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٣، والآية من سورة (الحاقة ٤٧)). .
وزاد ابن الدهان أن (من) تفيد معنى استغراق الجنس، وتكون في الوقت نفسه تحمل معنى الزيادة إذ يقول: "وتكون لاستغراق الجنس كقولك: ما جاءني رجل، فتحمل الزيادة، وتحمل استغراق الجنس، وهو أن يكون قد جاءك رجلان وأكثر، وتكون صادقا في الأخبار، فإن قلت: ما جاءني من رجل. استغرق الجنس جميعه " (ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٣. ٣١٤، وينظر: ابن الدهان ٢٠٠١ / ٥٥٩-٥٦٠).

وأرى أن (من) زيادة في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام مؤول بـ (ناحيتين): الأولى ما تقتضيه الصنعة الإعرابية، وذلك لأن النحويين أشاروا أنه لا بد لكل مسند من مسند إليه سواء أكان ذلك مبتدأ أم فاعلا أم نائب فاعل، نحو قولك: ما زارني من رجل، و ما من معلمٍ حاضر، فلكي يكتمل ركنا الجملة؛ لذلك احتاجوا إلى زيادة حرف الجر (من). أما الناحية الثانية: هو ما حملته (من) وما التصق بها من دلالة، ونتيجة زيادة (من) يؤدي إلى تناول الجنس كله، ويدخل فيها النفي، كقولك: (ما زارني معلم بل معلمان)، ولو قلت: (ما زارني من معلم بل معلمان) لم يكن صحيحا؛ لأنك نفيت الجنس كله بحرف الجر (من)، ولا يجوز العطف بـ (بل)، وهذا المعنى المستنتج من زيادة



(من) ليس حدثًا جديدًا أو ابتكارًا من نحوِي بل له نظائر في العربية ، كقولك: (لا رجل حاضرًا بل رجلان) ففتني الوحدة، كذلك قولك: لا رجل حاضر، ففتني الجنس كله، ولا يجوز العطف بـ (بل)، نحو عدم جواز قولك: ما زارني من رجل .
دلالة (عن) :

لفظ مشترك يكون اسما ويكون حرفا (ينظر: المرادي ١٩٩٢: ٢٤٢). وهي من حروف الجر التي تكرت المصادر لها معاني متعددة تصل إلى عشرة (ينظر: الرمانى ٧٩ - ٨١، و ابن عصفور ٥١٣/١، وابن هشام الأنصاري ١٩٨٥: ١/١٦٩، والسيوطي ١٩٩٨: ٣٠/٢). ومن معانيها المجاوزة فتقول: (أطعمته عن الجوع)، أي أزلت عنه الجوع، وسقيته عن العيمة، أي: أزلت العيمة عنه، ورميت عن القوس، أي شرخت بها السهم وقذفته عنها (ينظر: ابن عصفور ٥٣٥/١). ودلالة الحرف (عن) على المجاوزة هو المعنى الرئيس عند أغلب النحاة البصريين نحو: سرت عن البلد (ينظر: الرمانى ٩٤، وأبو حيان الأندلسي ١٧٢٧/٤، وابن هشام الأنصاري ١٩٨٥: ١/١٦٨، والسيوطي ١٩٩٨: ٣٥٨/٢).

وهناك وجه ثان من الممكن أن تكون فيه (عن) حرفا مصدريا (ينظر: المالمقي ٢٠٠٢: ٣٧٠، و المرادي ١٩٩٢: ٢٦٥) ويرد مصطلح العننة أول ما يرد عند الخليل ت ١٧٥ هـ ، إذ يقول: "ويقال من ترك عننة تميم وكشكشة ربيعة فهم الفصحاء، وأما تميم فإنهم يجعلون بدل الهمزة العين، قال شاعرهم:

إن الفؤاد على الثلقاء قد كمد
وحبها موشك عن يصدع الكبد

...، وقد نفهم من قول الخليل: "ويقال من ترك...."، شكة في أمر العننة والكشكشة على حد سواء؛ ولذلك نراه يكرر القول: ويقال بل يقولون، ويقال: بل يبدلون. وقال أبو القرشي: العننة: إبدال العين من الهمزة في مثل قول ذي الرمة (ينظر: ديوان ذي الرمة: ١٩٩٦: ٣٧١/١) :

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ما الضباية من عينيك مسجوم " (ينظر: د. نعيم سلمان

البدري ٢٠١٨: ٥١)



ويضيف الدكتور نعيم سلمان البديري رأيه الخاص بهذه المسألة، إذ يقول: ونرى أن رواية العنعنة في شعر ذي الرمة لا تصح، وليس ثم ما يدعوه إلى أنه يتكلم بلهجة غير لهجة قبيلته (الدكتور نعيم سلمان البديري ٢٠١٨: ٥٥).

والمجاورة تكون حقيقة، نحو: (رَجَلْتُ عِن زَيْدٍ)، وتكون مجازاً، نحو: أخذت العلم عن والدي، قال تعالى: ﴿إِنْ تَبَدَّوْا خَيْرًا أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سَوْءٍ﴾ (النساء ١٤٩)، أي تتجاوزا عن السوء؛ ولأنها للمجاورة عدي بها الفعل أَعْرَضَ وَصَدَّ وَرَغِبَ وَمَالَ إِذَا أُرِيدَ تَرْكُ الْمَتَعَلِّقِ، نحو: رغبت عن اللهو وملت عن الغنى، قال تعالى: ﴿مَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِثَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة ١٣٠) (ينظر الرازي ١٩٩٧: ٦٠/٤).

ومثل هذا المعنى مستعمل بكثرة عند الشعراء، ومنه قول امرئ القيس (ديوان امرئ القيس ٢٠٠٤: ٢٤٢):

فبتنا تصدُّ الوحشَ عتًا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا .

وذهب ابن يعيش إلى جواز استعمالها حرفاً، إذ قال: "أما (عن) فمشاركة بين الحرف والاسم، فأما الحرف فنحو قولك انصرفت عن زيد، وأخذت عن خالد، ف (عن) حرف لأنها أوصلت معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها قال أبو العباس: إذا قلت: على زيد نزلت عن عمرو أخذت فهما حرفان يعرف ذلك من حيث إنهما أوصلا الفعل إلى زيد كما تقول: بزيد مررت وفي الدار نزلت، وإليك جنّت ومعناها المجاوز" (ابن يعيش ٢٠٠١: ٤٠/٨). إلى جانب ذلك نجد سيبويه يؤكد معناها الدال على المجاوزة إذ يقول: "وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه، وقال: قد سقاه عن العيمة، والعيمة: شهوة اللبن، قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها، وأنشد:

أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبع

وكساه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه، ورميت عن القوس؛ لأنه بها قذف سهمه عنها وعداها، وتقول: جلس عن يمينه، فجعله متراخياً عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه، وتقول: أضربت عنه، وأعرضت عنه، وانصرف عنه، إنما تريد أنه تراخي عنه وجاوزه إلى غيره.



وتقول: أخذت عنه حديثاً، أي عدا منه إلي حديث" (سيبويه ١٩٨٨: ٢٢٦/٤ - ٢٢٧، والبيت لحميد الأرقط، وهو من شواهد ابن جني ١٩٨٨: ٣٠٧/٢).

وذهب المرادي إلى إبطال قول الكوفيين الذين ذكروا أن لـ (عن) عدة معانٍ إذ قال: " أن هذه المعاني السابقة إنما اثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالثبتي، وابن مالك، قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكره، مما خالف معنى المجاوزة" (المرادي ١٩٩٢: ٢٦٤).
إما ابن الدهان فـ (عن) عنده حرف جر معناه المجاوزة والبعد (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٤).
فجوز استعمالها اسماً وحرفاً (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٤). إذ يقول: " اعلم أن (عن) تستعمل اسماً وحرفاً، فأما استعمالها اسماً كقول الشاعر:

فقلت للركب لما أن علا بهم
من عن يمين الحبيبا نظرة قبل
وقال:

من عن يمين الخط أو سماج

وجلست من عن يمينه، فدخل حرف الجر عليه يدل على اسميته، وهو هنا مبني للزوم الإضافة له، كما قلنا في (لن). فأما كونه حرفاً، فقولك: رميت عن القوس؛ لأنه قد أوصل (رميت) إلى (القوس) وصيره ملتبساً به، كما تفعل الباء في قولك: مررت بزيد، ومعناها المجاوزة، ألا ترى أنك إذا قلت: رميت عن القوس، أن السهم قد جاوز القوس إلى غيره، فأما قولهم: أخذت عنه العلم، فإن العلم قد صار بأخذك له معك، فلو كان مما ينتقل لأنقل، لكنه من المعاني اللازمة، وإذا قلت: أدبت عنه المال، فالمعنى أن الدين قد زال عنه وذهب، وهو مخالف لقولك: رميت عن القوس من وجه؛ لأن السهم يجاوز القوس إلى غيرها، والدين لا يتجاوز إلى غيره، وإنما يزول فقط ويمكن أن يقال: إنه مثله؛ لأنه حين قضي عنه الدين كان عليه، وقد تعلق بزمته قبل تأديته، ولولا ذلك لم ينقض عن الأول" (ابن الدهان ٢٠٠١: ٥٧١/١ - ٥٧٢، وديوان القطامي ١٩٦٠: ١٩٨، وعجزالبيت الثاني لبعض بني سعد في الإمالي الشجرية) ٢/ ٢٥٤).

ويسوق ابن الدهان بعض الأمثلة عن كونها حرفاً إذ يقول: " فأما كونها حرفاً فكقولك: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾، أي يجاوزونها .



وإما كونها اسما فكقول الشاعر:

جرت عليه كل ريح سيهوج
من عن يمين الخط أو سماهيج .

فدخول (من) عليها يدل على كونها اسما (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٥، وسقطت كلمة (سيهوج) من البيت وأثبتناها من الحكم، وينظر: ابن الدهان ١٩٨٨: ٣١، وابن الدهان ٢٠٠١: ٥٧١/١، والآية من سورة (الأعراف ٤٥)، وعجز البيت الثاني لبعض بني سعد، (في الأمالي الشجرية) ٢/ ٢٥٤ .

وذهب ابن هشام إلى أن حرف الجر (عن) للمجازة إذ قال: " عن ... للمجازة وهي الأصل فيها، ولم يذكر البصريون سواه، نحو سافرت عن البلد، ورغبت عن كذا" (ابن هشام الأنصاري ١٩٨٥: ١/٣).

أما المحدثون فقد تباينت آراؤهم حول معنى (عن) الرئيس، والأساس فنرى الدكتور فاضل السامرائي يذهب إلى أن (عن) معناها المجاوزة مع خروجها لبعض المعاني والدلالات الأخرى إذ نراه يقول: " عن تفيد المجاوزة ، ومعنى المجاوزة الابتعاد. تقول: انصرف عنه أي تركه بخلاف انصرف إليه، فإن معناه ذهب إليه، و(وضعه عنه) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه، قال تعالى: ﴿ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ﴾ { الأعراف ١٥٧} بخلاف وضعه عليه ، وتقول انتقل عنه ، وابتعد عنه، ونأى عنه، وانحرف عنه ، كلها تفيد المجاوزة، وتقول عدل عنه، ومال عنه، أي ابتعد عنه بخلاف عدل إليه، ومال إليه ، وتقول: (رغبت عنه) إذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته " (د. فاضل السامرائي ٢٠٠٠: ٣/ ٤٦) . وذهب عباس حسن إلى جواز مجيء (عن) بمعنى (من)، إذ قال: " أن تكون بمعنى (من) نحو قوله تعالى: ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾، أي: من عباده، وهذا أوضح من اعتبارها للمجاوزة، على معنى الصادرة عن عباده" (عباس حسن ٢/ ٥١٤، والآية من سورة الشورى ٢٥).

وأرى أن لـ (عن) معنى عاما لا يفارقها، وقد يكون هذا المعنى العام فيه عدة معان أخرى فرعية، تبعا للسياق الذي يرد فيه الحرف، فالبصريون كانوا ملتزمين بالمعنى العام، وهو المجاوزة الذي لا يفارق الحرف عندهم ، والذي يرجحونه على غيره من المعاني التي يذهب باتجاهه غيرهم، أما الكوفيون فقد كانوا ينظرون في الدواخل الخاصة للحرف وهي المعاني الفرعية التي تعد هي فرع عن



المعنى الأصلي، لذلك نجد أن المعاني التي ذكرها الكوفيون لم تكن معاني واهية بعيدة عن الحقيقة بل لها أدلتها وشواهدا في الشعر والآيات القرآنية، التي كانت تسمح لهم بشيء من الفهم والتوسع في فهم تلك النصوص لتأويلها إلى معاني متعددة جديدة لا يرغب بعضهم والتطرق إليها. دلالة (رب) :

رب: عند البصريين حرف جر (ينظر: سيبويه ١٩٨٨: ١٧١/٢) ، وهي من الحروف العوامل، التي لا تعمل إلا في النكرة ، ولها الصدارة في الكلام لمضارعها حرف النفي، تقول: ربَّ رجل أكرمه ورب فرس ركبته (ينظر: الرماني ١٢١) ،، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنها اسم (ينظر: أبو حيان الأندلسي ١٩٩٨: ١٧٣٧/٤ ، والرضي ١٩٩٦: ٢٩٠/٤) . وذهب الأخفش في أحد قوليه، إلى أنها: " اسم يحكم على موضعه بالإعراب، واستدل الكوفيون على أسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر :

وإن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك، وربَّ قتل عار

ورد بأن الرواية الشهيرة (وبعض قتل عار). وإن صحت هذه الرواية ف (عار) خبر مبتدأ محذوف، أي : هو عار. أو خبر عن مجرور رب إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر فهو كالتأني. ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية . ولو كانت اسما لكان حقه الإعراب" (ينظر: الرضي ١٩٩٦: ٢٩٠/٤ ، والمرادي ١٩٩١: ١٩٩١: ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وأبو حيان الأندلسي ١٩٩٨: ١٧٣٧/٤ ، وفيه البيت لثابت قطنة في (البيان والتبيين ١/ ٢٩٣) .

وذهب سيبويه إلى أن (رب) بمعنى كم الخبرية، أي إنها تفيد التكرير، إذ نراه يقول: "واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير ممنون ... والمعنى معنى (رب) وذلك قولك: (كم غلام لك قد ذهب) ... واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم ورب غير اسم بمنزلة من" (سيبويه ١٩٨٨: ١٥٦/٢ - ١٦١) .

ويرى أغلب النحاة بأن (رب) حرف يفيد التقليل إذ يقول المبرد: " (رب) معناها الشيء يقع قليلا، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك، ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها، وذلك قولك: رب رجل قد جاءني، ورب إنسان خير منك " (المبرد ١٩٩٤: ١٣٩/٤ - ١٤٠) .



ولم يستعمل هذا الحرف في القرآن الكريم بصيغة تمكننا من معرفة وتدبر السياقات القرآنية، تجعلنا نميز المعنى و الاستعمال؛ إذ استعمل في موضع واحد، قال تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ {الحجر ٢}، وقد فسر هذا الموضع بتفسير مماثل لما تقدم، فقيل أنها للتقليل في هذا الموضع؛ لأنهم قالوا ذلك في بعض المواضع لا في كلها لانشغالهم بالعذاب (ينظر: القرطبي ٢٠٠٦: ١٠/٢-٢، و الفراء ٨٢/٢) .

وهناك معنى آخر ذكره المرادي في المعاني الأولى إذ يقول إنها: " حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق" (المرادي ١٩٩٢: ٤١٨). نحو: (رَبِّ عَالَمٍ لَقِيتُ، وَرَبِّ كِتَابٍ قَرَأْتُ) فالسياق هو من يحدد المعنى الأساس للحرف.

ويرى ابن هشام أن (رَبِّ) تأتي للتكثير غالباً إذ يقول: ترد (رَبِّ) للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا، فمن الأول قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر ٢)، ومن الثاني: قول الشاعر:

إِلَّا رَبِّ مَوْلُودٍ وَوَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَيُّوَانُ

فابن هشام فهم من الآيات والاقوال السابقة أنها تقيد التكثير غالبا، وبعض الأحيان تفيد التقليل كما مثل (ينظر: ابن هشام الأنصاري (١٩٨٥: ١٨٠)، وينظر: البيت لرجل من أزد السراة وقيل لعمر الجنبى في سيبويه ١٩٨٨: ١/٣٤١).

أما ابن الدهان فيرى أن (رَبِّ) حرف جر معناه التقليل (ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٨ ، و ابن الدهان ٣٣) ، ولهذا المعنى تصدرت في الكلام؛ لأن التقليل يقارب النفي، والنفي له صدر الكلام (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٨ - ٣١٩) . فهو يؤكد حرفيتها إذ يقول: " (رَبِّ) حرف جر بدلالة

أنه لا يخلوا أن يكون اسما أو حرفا؛ لأن الفعلية ممتنعة منه بدلالة عمله الجر وغير ذلك، فلا يجوز أن يكون اسما، لأنه لو كان اسما لأفتقر إلى جزء آخر يكون خبره أو مبتدأه. فإن قيل: فاجعل (لَقَيْتَهُ) من قولك: رَبِّ رَجُلٍ لَقَيْتَهُ، خبرا له . فإن ذلك يفسده من وجوه: أحدها: أن (لَقَيْتَهُ) لو وضع موضعه مفرد لكان مجرورا، فنقول: ملقي، كذا قالت العرب. والثاني: أن الضمير يعود إلى رجل لا إلى (رَبِّ)، بدليل قولك: رَبِّ امْرَأَةٍ لَقَيْتَهَا. والثالث: امتناع النصب بعدها كما جاز في (كم) ، وامتناع حذف المضاف بغير كاف كما جاز في كم في قول بعضهم، وإن كان الصحيح غيره، وامتناع الفصل بينها وبين مجرورها كما جاز في (كم). فإن قيل: فاجعل خبره محذوفا كما فعلت في (كم)



في بعض الكلام . قيل : لو كان كذلك لظهر في بعض الأحوال . فإن قيل: فاجعلها ك (أقل) لا يفتقر لشبهها بالنفي. فالجواب : أنه لولا الاشتقاق الذي تجتمع هي وقل وتفارق أقل (ما) النافية لقطعنا بحرفيتها حيث لا خبر لها، وأما (رب) فلا اشتقاق لها، فبقيت على حرفيتها" (ابن الدهان ٢٠٠١: ١ / ٥٨١ - ٥٨٢) .. وهي تستعمل على ثلاثة أوجه من بين هذه الأوجه: أن تدخل على اسم نكرة موصوف (ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٩) . نحو ربِّ رجل قائم .

ويضيف ابن الدهان بأن (رب) تصدرت في الكلام لأن معناها التقليل: "وإنما تصدرت (رب) لأن معناها التقليل، وله وضعت، والتقليل يقارب النفي، والنفي له صدر الكلام، يدلُّ على مقاربتة التقليل النفي، قولهم: فلما سرت حتى أدخلها، وإنما يمتنع الرفع في (أدخلها) لما نفي السير، والرفع مع النفي لا يصح لما سنذكره في بابها، فهذا المعنى نصبوا هنا؛ لأن التقليل يقارب النفي، كما ينصبون إذ قالوا: ما سرت حتى أدخلها، ويدلُّ على ذلك أن التقليل قد يجعل نفيًا قول ذي الرمة:

قليلة جرس الصوت ما لم يمسهَا فإن مسها صاحت بغير خفات

يصف البكرة، ما لم تمس فلا صوت لها البتة" (ابن الدهان ٢٠٠١: ١ / ٥٨٣، والبيت لذي الرمة ولم أجده في ديوانه) .. وهذا ما أكده في كتابه شرح الدروس في النحو (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٨ - ٣١٩) . ويضيف ابن الدهان رأياً آخر أيضاً لتصدرها الكلام، من أنها تصدرت لعدم مشابهتها (كم) الخبرية إذ يقول: "تصدرت لأنها ضد (كم) الخبرية؛ لأن تلك التي للتكثير و(رب) للتقليل، والذي أوجب تقدم (كم) الخبرية مشاركتها (كم) الاستفهامية في اللفظ، وتقدمت (كم) الاستفهامية لما فيها من معنى الاستفهام، وله صدر الكلام" (ابن الدهان ٢٠٠١: ١ / ٥٨٣ - ٥٨٤)

وذهب المحدثون ومنهم الدكتور فاضل السامرائي الذي يرى أن (رب): هي لفظ وضع ليدل على الجماعة في أي حال من الأحوال إذ يقول: "ويبدو لي أنها لفظة وضعت لدلالة على الجماعة، قليلة كانت أو كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في أقل القليل أيضاً، وهو الواحد وقد تستعمل للتكثير أيضاً، والذي يدل على ذلك لفظها، فهي كما يبدو مأخوذة من الربة (والربة) الفرقة من الناس، قيل هي عشرة آلاف ونحوها، والجمع ريب... الربة وهي الجماعة" (د. فاضل السامرائي ٢٠٠٠: ٣ / ٣٣) ..



وأرى أن الخلاف الذي وقع بين العلماء حول هذا الحرف كان من بسبب اختلاف الجهة التي ينظروا إليها في تحديد القلة والكثرة، أي اختلاف الزاوية التي ينظر بها القائلون بالقلة والقائلون بالكثرة. وأن هذه الاختلافات في المعنى وغيره يؤكد أن لهذا الحرف معنى مركزيا، ومعنى (رب) المركزي هو الإثبات كما ذهب إليه المرادي، ولهذا الحرف معان فرعية مستفادة من السياق، وهي دلالاته على التقليل أو التكثر تفهم عن طريق الأدلة المعطاة في سياق الجملة .

دلالة (في) على الوعاء والظرفية:

حرف من حروف الجر، وضع لإفادة الظرفية والوعاء، وربما سماه بعضهم التضمن (ينظر : الرماني ١٢، وابن عصفور ٥١١/١، والرضي ١٩٩٦: ٢٧٩/٤، وابن هشام الأنصاري ١٩٨٥: ٢٢٣)، و إن معنى (في) للظرفية مكانا وزمانا وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ﴾ (الروم ٢. ٤) وفي هذه الآية جاءت في للظرفية حقيقة، وتأتي مجازا نحو: قوله تعالى: ﴿ لكم في القصص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون ﴾ (البقرة ١٧٩) (ينظر: السيوطي ١٩٩٨: ٣٦٠/٢).

وذهب سيبويه إلى أن معنى (في) هو الوعاء إذ يقول: " وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القبة، وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله" (سيبويه ١٩٨٨: ٤ / ٢٢٦) .

وأما المبرد فيقول: " وأما (في) فإنما هي للوعاء، نحو: زيد في الدار، واللص في الحبس، فهذا أصله . وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإن كان ما بدأنا به الأصل؛ نحو قولك: زيد ينظر في العلم، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن. وإنما هذا كقولك: قد دخل عبد الله في العلم، وخرج مما يملك. ومثل ذلك: في يد زيد الضيعة النفيسة، وإنما قيل ذلك؛ لأن ما كان محيطاً به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده" (المبرد ١٩٩٤: ١٣٩/٤). ويظهر أن المعنى العام لـ (في) هو الظرفية، وأن توسعت في بعض الكلام كما تم ذكره عند سيبويه وبعض الجمهور، وقد ذكروا لها معاني أخرى، ومن هذه المعاني أن تكون بمعنى الباء كقول الشاعر زيد الخيل:

وتركب يوم الرّوع فيها فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى



ونحو قول الشاعر:

تحابي بها أكفاءنا ونهينها ونشرب في أثمانها ونقامر

قيل: والأولى أن تكون بمعناه أيضا، وذلك أن الشاعر جعل أثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا (ينظر: الرضي ١٩٩٦: ٣٦٣ / ٢، والبيت الأول من (شعر زيد الخيل) ١٤٩ ومن شواهد ابن هشام ١٦٨/١، البيت الثاني من شعر زيد الخيل للشاعر بن عمرو الفقعسي، ومن شواهد كتاب الحماسة للمرزوقي ٢٠٠٣: ١٥٣، والمرزوقي ٢٠٠٣: ٣٣٥).

وأما ابن الدهان فيرى أن (في) حرف جر يجر الظاهر والمضمر، وله معانٍ أشهرها الظرفية والوعاء (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٦).، إذ يقول: " واما (في) فأنها تكون للوعاء والظرفية، تقول: زيد في الدار، والمال في الكيس، فالدار وعاء لزيد، والكيس وعاء للمال" (ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٦). ويضيف ابن الدهان أن معنى (في) قد يتسع (ينظر: ابن الدهان ٢٠٠١: ٥٦٨/١، وابن الدهان ١٩٩١: ٣١٦). فيها فيقال عند بعض النحاة: " وقد يتسع فيها، فيقال: فلان ينظر في العلم، وليس العلم بوعاء للشخص، لكنه إذا نظِر فيه اشتمل عليه اشتمال الظرف على ما هو له ظرف فأما قولهم: في فلان عيب، فليس بمجاز؛ لأن الإنسان محل له، وقولهم: فلان في عنفوان شبابه، مجاز؛ لأن الإنسان محل للشباب لا الشباب محل للإنسان، وقد يكون على الحقيقة إذا قدرت الزمن، أي: في زمن عنفوان" (ابن الدهان ٢٠٠١: ٥٦٨/١ - ٥٦٩).

وأكد ابن الدهان مجيء (في) مكان الباء، كقول الشاعر:

وتركب يوم الرّوع فيها فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

فجاء حرف الجر (في) مكان الباء (ينظر: ابن الدهان ٢٠٠١: ٥٧٠/١، والبيت للشاعر بن عمرو الفقعسي، ومن شواهد كتاب الحماسة للمرزوقي ٢٠٠٣: ١٥٣، وخزانة الأدب للمرزوقي ٢٠٠٣: ٣٣٥).

وأما المحدثون، فيرى الدكتور فاضل السامرائي أن حرف الجر (في) تفيد الظرفية مكانية وزمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدرهم في الكيس) و (هو في الدار، ومن الظرفية الزمانية قولك: جنّت في يوم الجمعة. قال تعالى: ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ (البقرة ٦٥) (ينظر: د. فاضل السامرائي ٢٠٠٠: ٥٠ / ٣).



وأرى أن المعنى المركزي للحرف (في) هو الظرفية بما تدل عليه من استقرار الشيء فيها كونها مستودعا أو وعاء له، ويمكن لهذا الحرف أن يحمل بعض الدلالات السياقية زيادة على معناه الأصلي، كما نؤكد أن هذا المعنى الفرعي الذي يؤديه الحرف في بعض النصوص هو ليس معنى منفصلا عن المعنى الاصيل بل هو معنى مضاف على المعنى العام للحرف.

دلالة (إلى) بمعنى المعية:

حرف جر للانتهاج مطلقا، مكانا وزمانا نحو: (سرت إلى البصرة)، وسرت إلى نصف الليل (ينظر: أبو حيان الأندلسي ١٩٩٨: ١٧٣٠/٤)، وذكر المفسرون لـ (إلى) معاني عدة من أهمها انتهاء الغاية (ينظر: الرماني: ١٠٤). ، وهو مذهب سيبويه وغيره من الجمهور إذ يقول: "وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا" (سيبويه ١٩٨٨: ٢٣١/٤) ، ووافق فيه المبرد أيضا إذ يقول: "وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى ألا ترى أنك تقول: ذهبت إلى زيد، وسرت إلى عبد الله ، ووكلتك إلى الله" (المبرد ١٩٩٤: ١٣٩/٤) . وذهب الكوفيون، وكثير من البصريين إلى أن (إلى) تأتي بمعنى المصاحبة، وقاله كثير من المفسرين في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ٥٢) (ينظر: ابن مالك ١٩٩٠: ٢٥٤/٢)، فتأول بعضهم ما ورد من ذلك ، على تضمين العامل، وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية من يضيف نصرته إلى نصرته الله، و(إلى) في هذا الموضع أبلغ من (مع)، لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان، لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك ، ولا بد ، بخلاف (إلى) فإن نصرته عليه محققة واقعة، مجزوم بها، إذ المعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصرته فلان (المرادي ١٩٩٢: ٣٨٦) . وأجاز الفراء أن تكون (إلى) في موضع (مع)، إذ يقول: وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضمت الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه؛ كقول العرب: إن الزود إلى الذود إبل؛ أي إذا ضمت الذود إلى الذود صارت إبلا، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير. وتقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ۖ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ (الصف ١٤) (ينظر: الفراء: ٢١٨/١)، فالفراء ذكر ما قدره المفسرون الذين قدروا (إلى الله) بـ (مع الله) وعده وجها حسنا (الفراء: ١٠٥) . ونفى الزجاج أن تكون (إلى) بمعنى (مع) في الآية السابقة ورأى أنها مقاربة لها معنى،



وضعف قول من جعلها بمعنى (مع) ، وذهب إلى أن الحروف إذا تقاربت في الفائدة فلا يكون معناها واحدا، وهو بهذا لا يعتقد بتعدد معانيها (الفراء ١٠).

ورفض ابن يعيش أن تأتي (إلى) بمعنى (مع) موافقا لمذهب البصريين الذين قالوا بمجيء (إلى) بمعناها الأصلي وهو انتهاء الغاية إذ يقول: "ولو كانت (إلى) بمعنى (مع) لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى (مع) وأنت لو قلت سرت إلى زيد، تريد مع زيد، لم يجز إذا لم يكن معروفا في الاستعمال، ولذلك قال صاحب الكتاب وكونها بمعنى المصاحبة راجع على معنى الانتهاء فاعرفه" (ابن يعيش ٢٠٠١: ١٥/٨).

أما ابن الدهان ف (إلى) عنده حرف جر أصلي، ولها معانٍ أشهرها، انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية، نحو: سرت إليك، فانتهى سيرتي، وتقديره: من موضع كذا إليك (ينظر: ابن الدهان ١٩٩١: ٣١٨ ، وابن الدهان ١٩٨٨: ٣٠، وابن الدهان ٢٠٠١: ٥٦٥/١).

ويضيف ابن الدهان: "معنى (إلى) انتهاء الغاية، وذلك أن الغرض عنده ينقطع التطرق، وقطع التطرق هو انتهاء الغاية، وليس يقتضي الظاهر دخول ما انجر بها في حكم ما تقدم، إذا ذكر قبلها ما يحتمل ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمْثَلُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، وليس لليل حكم في الصوم ، وقد يجوز أن يدخل في الحكم لغير الوضع، لكن لاحتماله الأمرين، كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فأكثر الفقهاء يرون غسل المرافق، وبعضهم لا يراه، وهذا يعرف بالقرائن" (ابن الدهان ٢٠٠١: ٥٦٥/١، والآية الأولى من سورة (البقرة ١٨٧)، والآية الثانية من سورة المائدة ٦) . وتأتي (إلى) عنده بمعنى (مع)، كقولك: الثَّوْدُ إِلَى الثَّوْدِ إِبِلٌ، أي: مع ، وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ {آل عمران ٥٢}، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ {النساء ٢} أي: مع، وجميعه متأول لا يخرج عن حد (إلى) للغاية (ينظر: ابن الدهان ٢٠٠١: ٥٦٦ / ١).

أن جميع هذه المعاني لحرف الجر (إلى) أوردها الكوفيون، وذهب بعض البصريين لمخالفتهم، يقول المرادي: "وأعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم متأول" (المرادي ١٩٩٢: ٣٨٩).



واختلف بعض النحاة في تفسيرهم لمعنى (إلى) في المعية، فنرى أن الرضي قد وافقه ابن الدهان في كون مجيء (إلى) في جاء من شواهد بمعنى الانتهاء، إذ حملها على التضمين كغيره من الجمهور (ينظر: الرضي ١٩٩٦: ٤/٢٧١).

أما المحدثون فقد تناولوا هذه المسألة تناولاً مختلفاً عما جاء به سابقهم فنجد أن الاستاذ عباس حسن ذهب إلى إن (إلى) تكون لانتهاء الغاية، نحو: (جئت إليك) أي نهاية مجيئي إليك. قاله تعالى: ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ {النمل ٣٣} أي: منته إليك (ينظر: عباس حسن ٢/٤٦٣). وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن معنى (إلى) لا يكاد يخرج عن الانتهاء، والأولى ابقاء الحرف (إلى) على أصل معناه ما أمكن (ينظر: د. فاضل السامرائي ٢٠٠٠: ١٦/٣).

وأرى ما تقدم أرى أن (إلى) حرف جر متعدد الاستعمال في اللغة العربية، معناه انتهاء الغاية سواء أكانت مكانية أم زمانية باتفاق أغلب النحاة، وهو هذا المعنى الأصلي لهذا الحرف، وهناك معانٍ أخرى أشار إليها بعض النحاة منها أن تكون إلى بمعنى مع وهو المعية أو المصاحبة وأشهر أمثلتها آية الوضوء في قوله تعالى هذا رأي النحاة الكوفيين وأغلب نحاة البصرة، وأن هذا المعنى وغيره يحدده السياق الذي يأتي به حرف الجر (إلى) في النص.
الخاتمة:

١. في خضم البحث أن (رب) حرف دال على التقليل والتكثير في أي حال من الأحوال، وليس فيها معنى محدد ينساق الذهن له، بل سياق الجمل والكلم يعطي الدليل لمعناها، والذي يحدد معنى (رب) هو المعنى الذي يدور في السياق، فمعنى (رب) لا يتحدد إلا بتحديد السياق الدال .

٢. كشف البحث أن زيادة (من) في سياق النفي والنهي، تحاذيه علامتان. العلامة الأولى: ما تقتضيه الصنعة الإعرابية، وذلك ظاهراً بما أصله النحويون من أنه لا بد لكل مسند، مسند إليه، مبتدأ كان أم فاعلاً أم نائب فاعل، نحو قولك: (ما زارني من رجل) و (ما من طالب حاضر). والعلامة الثانية، هي ما ارتبطت به (من) صبغة دلالية، وملخص الموضوع كله في ذلك أن زيادة (من) يقتضي إلى دراسة الجنس جميعه، ومن بعد ذلك يدخل في النفي، كقولك: (ما زارني رجل بل رجلان)، ولو قلت: (ما زارني من رجل بل رجلان) لم يكن جائزاً.
المصادر والمراجع:



١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ،
تد: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٢. الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣. أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الأنباري ت ٥٧٧ هـ، تد: محمد بهجة البيطار، دار
الأرقم بن أبي الأرقم، والمجمع العلمي. دمشق، ط١، ١٩٩٩م.
٤. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت ٣١٦ هـ، تد: عبد
الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
٥. البيان والتبيين: عمرو بن بحر الجاحظ ت ٢٥٥ هـ، تد: عبد السلام محمد هارون، دار ومكتبة الهلال، بيروت،
٢٠٠٤م.
٦. تحقيقات لغوية في شواهد شعرية: د. نعيم سلمان البدري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠١٨م.
٧. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
٨. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تد: عبد الله بن عبد المحسن
التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ٢٠٠٦م.
٩. الجملة الإسمية: د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط١، ٢٠٠٧م.
١٠. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ، تد: د. فخر الدين
قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
١١. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ، تد: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد،
ط٤، ١٩٩٠م.
١٢. دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت ٤٧١ هـ، تد: محمود محمد
شاکر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥، ١٩٩٢م.
١٣. ديوان أمرئ القيس: أمرؤ القيس: أعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، ط٢، - ٢٠٠٤م.
١٤. ديوان ذي الرمة: قدمه وشرح له أحمد حسن بسج: دار الكتب العلمية لبنان بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م
١٥. ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى، تد: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،
ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
١٦. ديوان القطامي، تد: ابراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
١٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت ٧٦٩ هـ، تد: محمد محيي الدين
عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.



- ١٨ . شرح الدروس في النحو: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، تد: د. إبراهيم محمد أحمد الإكوي : مطبعة الأمانة - القاهرة ، ط١، ١٩٩١م.
- ١٩ . شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي ت ٦٨٨ هـ، تد: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٢٠ . شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣ هـ، تد: د. إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠١ م.
- ٢١ . شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، جمال الدين ت ٦٧٢ هـ، تد: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٢ . شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن ابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩ هـ ، تد: د. صاحب أبو جناح .١٩٨٠م.
- ٢٣ . شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ت ٤٢١ هـ، تد: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٣ م.
- ٢٤ . الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين ت ٣٩٥ هـ، تد: محمد علي بيضون الطبعة، ط١، ١٩٩٧م.
- ٢٥ . الغرة في شرح اللمع: أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت ٥٦٩ هـ، تد: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم : دار التدمرية - اليمن ، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٦ . الفصول في العربية: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت ٥٦٩ هـ، تد: د. فائز فارس : دار الأمل ومؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م.
- ٢٧ . كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ت ١٨٠ هـ، تد: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨م.
- ٢٨ . اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب - بيروت، ط٥، ٢٠٠٦م.
- ٢٩ . اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢ هـ، تد: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر - عمان، ١٩٨٨م.
- ٣٠ . معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤ هـ، تد: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار الشروق والتوزيع والطباعة، جدة، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ، تد : أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
- ٣١ . معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م.



٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين عبد الله بن يوسف أبو محمد ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ،
تد: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله: دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
٣٣. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد عزيمة المبرد ت ٢٨٥هـ، تد: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة أحياء
التراث الإسلامي - مصر، ط ٣، ١٩٩٤م.
٣٤. النحو الوافي: عباس حسن: دار المعارف مصر، (د.ت)، ط ٣.
٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ، تد: عبد
العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م .
٣٦. توجيه معاني النحو في شرح المفصل لابن يعيش دراسة تطبيقية دلالية: صالح موجد خلخال، كلية التربية
جامعة كربلاء، ٢٠١٤م.
٣٧. معاني الحروف الثنائية والثلاثية بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع: رزاق عبد الأمير مهدي
الطيار: أطروحة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها: جامعة بغداد كلية التربية الاولى (ابن رشد) ٢٠٠٥م.

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الرابع عشر

٢٠٢٣ م / ١٤٤٤ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية